

## في كلمة له بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة داء السل الحسين الوردي: المغرب خصص 60 مليون درهم للتشخيص والعلاج المجاني لمرضى السل

طنجة: أسامة العوامي التيويم



فيه والتي تلعب فيها المحددات السوسيواقتصادية، من ظروف السكن والفقر، وسوء التغذية، دورا بالغا، إن مازال يوضح أن 70% من المرضى ينتمون إلى الأحياء الهامشية لكبرى المدن كالدار البيضاء وسلا وفاس وطنجة، وهي هوامش معروفة بكثافة سكانها وهشاشة أوضاعها المعيشية.

وختم الوردي أن محاربة داء السل لا يمكن أن تكون فعالة وناجحة إلا بتضافر جهود كل القطاعات الوزارية المعنية والجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني، في إطار مقاربة شمولية تجعل الصحة في قلب كل السياسات، مبرزا أنه من أجل ذلك، تموضع الشراكة مع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني من الروافع الأساسية لبلوغ الأهداف المسطرة، في إطار الجهود المتقدمة، وكذا أوراش التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ما فتئ يطلقها ويرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

سنة 2015، وكذا الإبقاء على نسبة نجاح العلاج تفوق 86 في المائة منذ عام 1995، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الانقطاع عن العلاج إلى 7.4/ سنة 2015 (عوض 9% سنة 2012)، وختام الإبقاء على نسبة منخفضة لانتشار السل المقاوم للأدوية لا تتجاوز 1/ من السكان نصف عام (مع العلم أن المعدل العالمي لانتشار هذا الداء يبلغ حوالي 4% حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية). وقال وزير الصحة، إنه بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت، سواء في مجال الوقاية أو التشخيص أو العلاج، فإن داء السل مازال يمثل تحديا حقيقيا للصحة العامة ببلادنا، إن سجلت مصالح وزارة الصحة سنة 2016 ما مجموعه 31.542 حالة، ما بين إصابة جديدة وانتكاسة، وقد شكل السل الرئوي نصف هذه الحالات تقريبا. واعتبر الوردي أن أسباب انتشار هذا المرض في بلادنا، ترجع إلى طبيعة الديناميكية التي تتحكم

كشف الحسين الوردي، وزير الصحة، أن تخليد اليوم العالمي لمحاربة داء السل، الذي يصادف 24 مارس من كل سنة، يأتي هذه السنة في سياق بداية السير على درب الوصول إلى التنمية المستدامة، التي تشمل من بين أهدافها دحر السل في أفق 2030، بعد أن تم تحقيق الإنجازات المتوخاة ما بين 2000 و2015 في إطار أهداف الألفية للتنمية، إذ انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بالسل بمعدل 18% ونسبة الوفيات بـ 47% على الصعيد العالمي.

وأبرز الوردي، في كلمة له الجمعة المنصرم، أن بلادنا أبانت على مقدرة كبيرة للانخراط الفعلي في هذه الديناميكية العالمية، من خلال التزامها المتواصل وتخصيصها اعتمادات مالية توجه للتشخيص والعلاج المجاني لجميع مرضى السل، ارتفعت من 30 مليون درهم سنة 2012 إلى 60 مليون درهم سنة 2016، أي بنسبة 68%، إضافة إلى دعم مالي من الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا في حدود 85 مليون درهم تغطي الفترة ما بين 2012 و2017.

وذكر الوردي في كلمة، تلاها بالنجاة الكاتب العام للوزارة، أن وزارة الصحة تعد سنويا برامج عمل اعتمادا على الخطة الوطنية لمكافحة السل، تتم بلورتها وتنفيذها عبر شراكات مع كل الفعاليات التي تساهم إلى جانب الوزارة في القضاء على هذا الداء، مضيفا أن المغرب حقق، في إطار هذا البرنامج الوطني التشاركي، الذي ينبنى على المجانية وعلى لامركزية العلاج، تطورات ملموسة، نذكر منها انخفاض نسبة الإصابة بالسل بـ 27/، ونسبة الوفيات بـ 59/ خلال الفترة ما بين 1995 و2015، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، وارتفاع نسبة الكشف المبكر من 75/ سنة 1990 إلى 83/